الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مفوضية الاتحاد الأفريقي

الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة الخبراء

الاجتماع الثامن للجنة الخبراء

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

أبيدجان، كوت ديفوار
٢١ – ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٣

Distr.: General

E/ECA/COE/32/7
AU/CAMEF/EXP/7(VIII)
11 March 2013

Arabic
Original: English

الاستعراض الإقليمي الأول الذي تجريه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كل سنتين للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول

المحتويات

أولا – مقدمة ١
ثانيا – الأداء فيما يتعلق بمؤشرات رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً ١
ثالثا – التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الإجراءات ذات الأولوية ٥
ألف – الطاقة الإنتاجية ٥
باء – الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية ٦
جيم – التجارة ٦
دال – السلع الأساسية ٦
هاء– التنمية البشرية والاجتماعية ٦
واو – الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة ٨
زاي– تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات ٨
حاء– الحكم الرشيد على جميع المستويات ٨
طاء – التقدم المحرز من أجل الانتقال السلس ٨
ياء – تعزيز الانتقال السلس ٨
رابعا – التوقعات والاستنتاجات ٨
المراجع ١٢

...

أولا – مقدمة

١ – اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المعقود في أيار/مايو ٢٠١١ في اسطنبول، تركيا، برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً الذي دعا لجان الأمم المتحدة الإقليمية المعنية التابعة للأمم المتحدة إلى أن تجري استعراضات كل سنتين لتنفيذ برنامج العمل. وطلب أيضاً أن يجرى الاستعراض بالتنسيق الوثيق مع عمليات المتابعة التي تجرى على الصعيدين العالمي والقطري ومع مصارف التنمية دون الإقليمية والإقليمية. وتمثل هذه الوثيقة أول مشروع تقرير للاستعراض الذي يجرى كل سنتين لأقل البلدان نمواً في أفريقيا. وسيوضع في صيغته النهائية بعد إجراء مشاورات مع عمليات المتابعة الوطنية والعالمية. ويقيم الجزء الأول من التقرير أداء أقل البلدان نمواً في أفريقيا فيما يتعلق بمعايير رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً (أي نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي)؛ والرقم القياسي للأصول البشرية، والرقم القياسي للضعف الاقتصادي). وسيعقب ذلك تحليل لأداء أقل البلدان نمواً في أفريقيا فيما يتعلق بمجالات الإجراءات الثمانية ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول.[١] ويركز الفرع الثالث من التقرير على التحديات والفرص المرتبطة بالانتقال السلس من وضع أقل البلدان نمواً. ويتمثل أحد الموضوعات الرئيسية للتقرير في أن رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً على أساس الدخل القومي الإجمالي وحده يخفي جوانب ضعف هيكلي أساسي تعاني منه أقل البلدان نمواً في أفريقيا ويشكك في مدى قوة المعايير ومدى استدامة رفع البلدان من تلك القائمة.

ثانيا – الأداء فيما يتعلق بمؤشرات رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً

٢ – تتأهل البلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً للرفع من تلك القائمة إذا استوفت معيارين من ثلاثة معايير لإدراجها فيها (أي درجات الرقم القياسي للأصول البشرية والرقم القياسي للضعف الاقتصادي). ويستثنى من ذلك البلد من أقل البلدان نمواً إذا زاد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيه عن ضعف مستوى عتبة رفع البلد من القائمة، حتى إذا لم يكن البلد يستوفي أي معايير أخرى لرفعه من تلك القائمة. ويتعين أن يستوفي البلد معايير الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً في استعراضين متتاليين يُجرى كل منهما كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً قبل توصية لجنة السياسات الإنمائية برفعه منها.

٣ – وتمثل البلدان الأفريقية الأغلبية (٣٤ بلداً [٢] من مجموع ٤٨ بلداً) بين أقل البلدان نمواً.[٣] ويعتمد العديد منها إلى حد بعيد على السلع الأساسية الأولية والصناعات الاستخراجية من أجل البقاء اقتصاديا. بيد أن هيكل اقتصاداتها يجعلها عرضة للتأثر بالصدمات التي تتعرض لها أسعار السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة إنتاج السلع الأساسية الأولية المحصورة تقوض قدرة أقل البلدان نموا في أفريقيا على إيجاد فرص العمل حتى خلال فترات النمو الاقتصادي المطرد. واستهدف مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً وكفالة أن تستوفي ٥٠ في المائة على الأقل منها معايير رفعها من هذه القائمة بحلول عام ٢٠٢٠.

---

[١] – المجالات ذات الأولوية هي: الطاقة الإنتاجية؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والتجارة؛ والسلع الأساسية؛ والتنمية البشرية والاجتماعية؛ والأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة؛ وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات؛ والحكم الرشيد.

[٢] –إثيوبيا وإريتريا وأنغولا وأوغندا وبوروندي وبنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وجيبوتي ورواندا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال والسودان وسيراليون والصومال وغامبيا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا–بيساو وليبريا وليسوتو ومالي ومدغشقر وملاوي وموريتانيا وموزامبيق والنيجر.

[٣] – هي بلدان تحدد الأمم المتحدة أنها بلدان تعاني من معوقات هيكلية شديدة أمام النمو، وخاصة انخفاض الموارد البشرية وارتفاع مستوى ضعفها الاقتصادي. ويرجع تاريخ تحديد الأمم المتحدة لهذه الفئة من البلدان إلى عام ١٩٧١ حينما أكدت الجمعية العامة أهمية تحديد أقل البلدان نمواً (القرار ٢٧٢٤ (د –٢٥) وخصصت فرعاً في استراتيجية التنمية الدولية لتدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً (القرار ٢٦٢٦(د–٢٥).

٤ – وكشف آخر استعراض لأقل البلدان نمواً أجري عام ٢٠١٢ النقاب عن حدوث زيادة إجمالية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، من ٤١٥ دولاراً في عام ٢٠٠٦ إلى ١١٠٧ دولارات في عام ٢٠١٢. وفي الواقع، شهدت حتى أدنى خمسة بلدان منها زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وتأهل بلدان من أقل البلدان نمواً في أفريقيا (أنغولا وغينيا الاستوائية) لرفعهما من هذه القائمة على أساس معايير نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً في أفريقيا آخذ في الارتفاع: أدنى ٥ بلدان

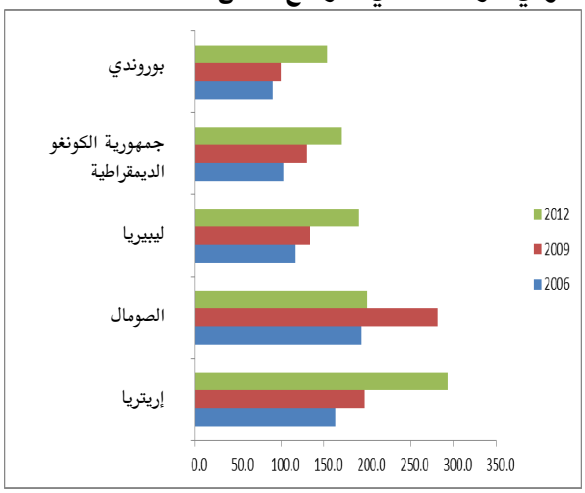

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة –شعبة الإحصاءات، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية.

الرقم القياسي للأصول البشرية لأقل البلدان نمواً في أفريقيا آخذ في الارتفاع: أعلى ٥ بلدان

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

٥ – وتحسن أيضا أداء أقل البلدان نمواً في أفريقيا فيما يتعلق بالرقم القياسي للأصول البشرية وإن كان هذا التحسن طفيفاً. وطرأ تحسن على جميع الأرقام القياسية الفرعية في الرقم القياسي للأصول البشرية مما متوسطه ٣٤,٤ إلى ٣٧,٦ فيما بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٢ ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى حدوث انخفاض كبير في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٧٣ حالة وفاة إلى ١٣٧ حالة وفاة (لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء) خلال الفترة نفسها. كما تحسن معدل القيد بالمدارس الثانوية ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة في المتوسط. وشهدت سان تومي وبرينسيبي وغامبيا وليسوتو ومدغشقر أفضل أداء للبلدان فيما يتعلق بالرقم القياسي للأصول البشرية في عام ٢٠١٢. ومن ناحية أخرى، جاءت بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال في مرتبة أدنى أربعة بلدان في هذه الفئة.

الأرقام القياسية الفرعية للتعليم آخذة في الارتفاع

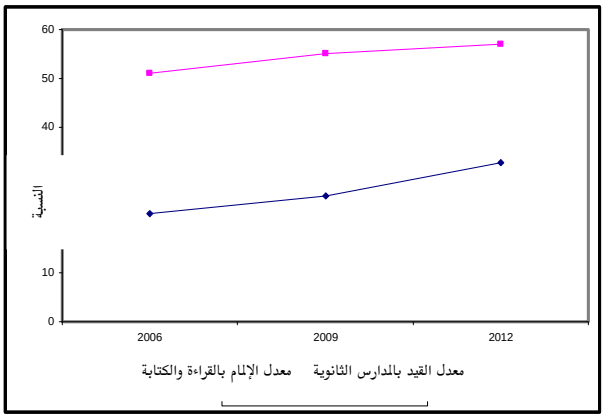

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى بيانات أمانة لجنة السياسات الإنمائية (٢٠١٢).

الرقم القياسي للأصول البشرية آخذ في التحسن

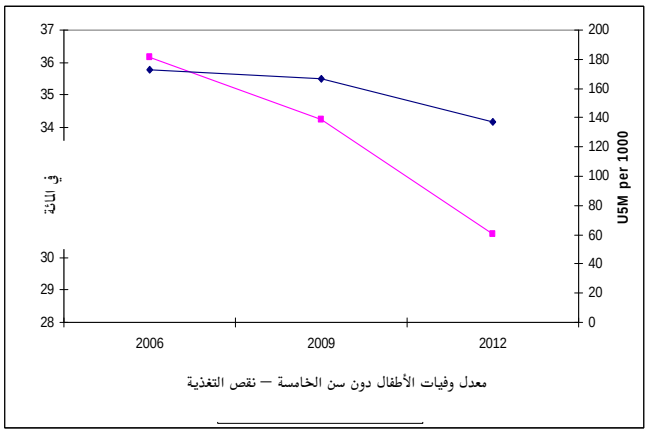

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال: تقرير عام ٢٠١١ عن مستويات واتجاهات وفيات الأطفال (يمكن الاطلاع عليه على www.child info.org, وتم الاطلاع عليه في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

٦ – وطرأ تحسن على الرقم القياسي للضعف الاقتصادي في المتوسط (من ٥١,٩ إلى ٤٤,٩ بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٢). بيد أن هذا الأداء لم يكن موحداً في جميع مكونات هذا الرقم القياسي. وتحسن الرقم القياسي للتعرض[٤] في حين تدهور الرقم القياسي للصدمات إلى حد بعيد نتيجة لحدوث صدمات طبيعية.

الرقم القياسي للضعف الاقتصادي لأقل البلدان نموا في أفريقيا آخذ في التحسن إلا أنه مرتفع: أعلى ٥ بلدان (٢٠١٢)

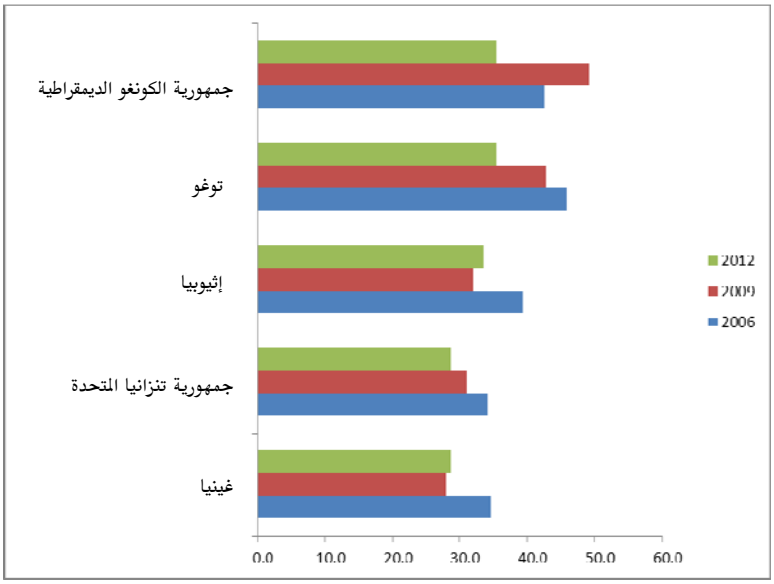

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى بيانات أمانة لجنة السياسات الإنمائية.

[٤] – الرقم القياسي للتعرض هو مجموع حجم السكان والبعد وتركز الصادرات من السلع وحصة القطاع الأولي من الناتج المحلي الإجمالي. والرقم القياسي للصدمات هو مجموع ضحايا الكوارث الطبيعية وعدم استقرار الإنتاج الزراعي وعدم استقرار السلع والخدمات.

٧ – وقد ازداد الرقمان القياسيان الفرعيان في الرقم القياسي للضعف الاقتصادي وهما عدم الاستقرار الزراعي وضحايا الكوارث الطبيعية[٥] خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٢. وبالمثل ازداد التشرد بسبب وقوع كوارث طبيعية[٦] ، كنسبة مئوية من مجموع عدد السكان، من ٥٧,٨ إلى ٥٩,٣ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦ — ٢٠٠٩. وتشير هذه الاتجاهات إلى زيادة مدى تعرض أقل البلدان نمواً في أفريقيا للأخطار الطبيعية وضعف قدرتها على مواجهتها. وتشكل إريتريا وجيبوتي والصومال و ملاوي والنيجر البلدان التي سجل فيها أكبر عدد لضحايا الكوارث الطبيعية بين أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وتشكل إريتريا و والسنغال وغامبيا أكثرها عرضة لعدم الاستقرار الزراعي.

الصدمات الطبيعية آخذة في الارتفاع في أقل البلدان نمواً في أفريقيا

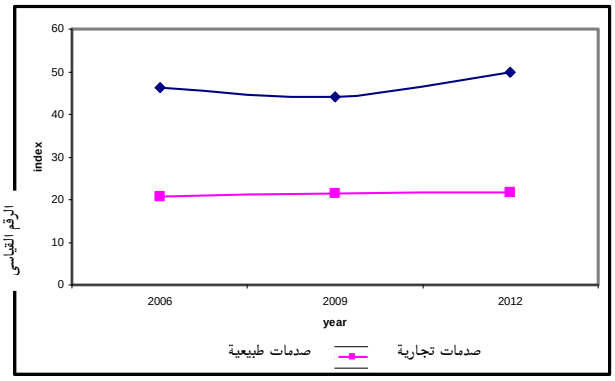

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠١٠ والأونكتاد.

هيكل أقل البلدان نمواً في أفريقيا آخذ في التحسن

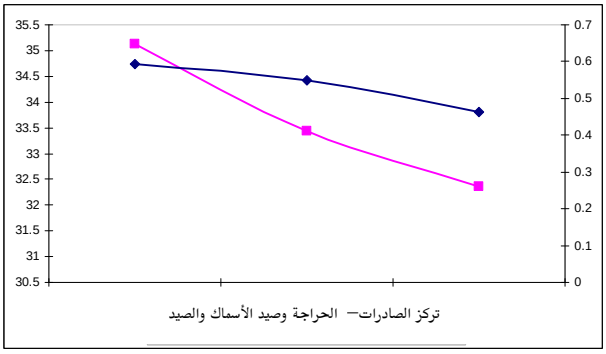

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى بيانات الفاو (٢٠١٢).

٨ – ومن ناحية أخرى، طرأت زيادة طفيفة على التنوع في أقل البلدان نمواً في أفريقيا من حيث الصادرات وانخفض اعتمادها الاقتصادي على السلع الأساسية الأولية (أي الزراعة والصيد وصيد الأسماك). وفي الواقع، أصبح هيكل اقتصاداتها أكثر قدرة على تحمل الصدمات بصورة طفيفة خلال الفترة ٢٠٠٦– ٢٠١٢. بيد أن أنغولا وتشاد وغينيا–بيساو شهدت أعلى نسب تركز فيها.

٩ – ويشير أداء أقل البلدان نمواً في أفريقيا في السنوات الأخيرة إلى أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في تنويع الصادرات وحدوث انخفاض في الحصة النسبية للزراعة والصيد وصيد الأسماك في مجموع الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها ما زالت بلداناً منتجة للسلع الأساسية الأولية إلى حد بعيد تعتمد على مجموعة محدودة من الصادرات. ونتيجة لذلك، فإن معظم أقل البلدان نمواً في أفريقيا عرضة للتأثر الشديد بصدمات خارجية ونظراً للانخفاض النسبي في درجاتها المسجلة على مستوى الرقم القياسي للأصول البشرية، فإن قدراتها محدودة على الاستجابة لهذه الصدمات. ثانياً، أدى تزايد أسعار السلع الأساسية، وخاصة أسعار النفط الخام، إلى ارتفاع النمو في عدد من أقل البلدان نمواً مما أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وفي حين أن هذا الاتجاه يجعل من الأرجح أن تُرفع من قائمة أقل البلدان نمواً على أساس معايير الدخل القومي الإجمالي، لا يرجح أنها ستستطيع مواصلة إحراز هذا التقدم دون إجراء تغييرات جوهرية في هيكل اقتصاداتها. ثالثاً، تشير الاتجاهات في الرقم القياسي للصدمات الطبيعية إلى أن الأخطار الطبيعية، بما في ذلك الأخطار المتعلقة بتغير المناخ، تشكل تهديداً خطيراً لاحتمالات رفع بلدان من أقل البلدان نمواً في أفريقيا من قائمتها. وتتجلى هذه التهديدات في زيادة عدم الاستقرار الزراعي وعدد ضحايا الكوارث الطبيعية.

[٥] – في عام ٢٠١١، استعيض عن الرقم القياسي الفرعي ''التشرد بسبب وقوع كوارث طبيعية'' بالرقم القياسي الفرعي ''ضحايا الكوارث الطبيعية''.
[٦] – استُعيض عن هذا الرقم القياسي بالرقم القياسي الفرعي ''ضحايا الكوارث الطبيعية'' في عام ٢٠١١.

ثالثا – التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الإجراءات ذات الأولوية[٧]

١٠ – يرتكز برنامج عمل اسطنبول على ثمانية مجالات إجراءات ذات أولوية تضطلع بها كل من أقل البلدان نمواً والشركاء الإنمائيون. ويستعرض هذا الفرع التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً في أفريقيا فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

ألف – الطاقة الإنتاجية

١١ – **مجموع طول شبكة الطرق**. كانت جمهورية تنزانيا المتحدة ومالي هما البلدان الوحيدان من أقل البلدان نمواً التي أُتيحت عنها بيانات مستكملة عن شبكات الطرق. وفيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، زادت مالي مجموع شبكة الطرق لديها بما طوله ٩٠١ كلم، في حين زادت جمهورية تنزانيا المتحدة شبكتها بمسافة أكبر بلغ طولها ١٦١٨٢ كلم.

١٢ – **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد العامل**. زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد العامل في المتوسط بنسبة ١,٥١ في المائة ما بين عامي ٢٠١٠و ٢٠١١ في أربعة عشر بلداً من أقل البلدان نمواً في أفريقيا أُتيحت عنها بيانات في عام ٢٠١١. وسجل ١٢ بلداً منها زيادات، في حين انخفضت معدلات السودان ومدغشقر بنسبة ٣,٢٣ في المائة و ٢,٣٥ في المائة على التوالي.

١٣ – **نسبة العمالة إلى السكان**. في حين يتزايد عدد السكان في أفريقيا بسرعة ، تشهد أقل البلدان نمواً تشهد نموا سكانيا بمعدلات أعلى مقارنة ببلدان أفريقية أخرى. ومن ناحية أخرى، تتخلف زيادة عدد الوظائف عن معدل النمو السكاني. وينعكس هذا في نسبة العمالة إلى السكان المسجلة في ٣٢ بلداً من أقل البلدان نمواً في أفريقيا، حيث انخفضت من ٦٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٧,٢٥ في المائة في عام ٢٠١٠ (البنك الدولي). وتشكل البطالة، وبصورة خاصة فيما بين الشباب، تحدياً كبيراً أمام البلدان الأفريقية.

١٤ – **الاتصالات السلكية واللاسلكية**. اجتذب قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في أفريقيا الكثير من الاستثمارات والابتكارات في السنوات الأخيرة. وقد أدى توسيع الخدمات، نتيجة لاستخدام الهواتف المحمولة لخدمات الاتصالات الأساسية، لتشمل التحويلات النقدية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، إلى اجتذاب أعداد أكبر من المشتركين في الهواتف الخلوية المحمولة. وزاد عدد المشتركين في الهواتف المحمولة (لكل ١٠٠ نسمة) من ٣٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤٥,٣١ في المائة في عام ٢٠١١ (بالنسبة لـ٣٢ بلداً من أقل البلدان نمواً). ومن ناحية أخرى، ظل عدد خطوط الهاتف الثابت ومستخدمي الإنترنت منخفضاً بصورة عامة في أقل البلدان نمواً. وزاد عدد خطوط الهاتف الثابت بأقل من ١ في المائة في حين زاد عدد مستخدمي الإنترنت بنسبة ١,٢١ في المائة فقط بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بالنسبة للبلدان التي تتاح بيانات عنها.

[٧]– تستند الحسابات التي أجريت لتحديد التقدم المحرز إلى بيانات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والبنك الدولي والأونكتاد.

١٥ – **إنتاج الكهرباء**. في عام ٢٠١٠، سجلت تسعة بلدان من مجموع ١٠ بلدان تتاح عنها بيانات بشأن الكهرباء زيادة نسبتها ٥,١٧ في المائة في مجموع إنتاج الكهرباء. وشكلت موزامبيق استثناء في هذا الصدد، حيث انخفض إنتاجها من الكهرباء بنسبة ١,٧٨ في المائة في عام ٢٠١٠.

باء – الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

١٦ – أصبح الأمن الغذائي يشكل أحد التحديات الإنمائية الرئيسية للبلدان الأفريقية منذ بدء أزمة الغذاء العالمية في عام ٢٠٠٧. وكانت أقل البلدان نمواً هي الأكثر تضرراً بالأزمة ولم تخرج منها تماماً منذ ذلك الحين. وقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية وتفشي الفقر وانتشار الاضطرابات السياسية على نطاق واسع في المنطقة إلى ضغط أجهد الموارد المتاحة ودفع العديد من أقل البلدان نمواً إلى حالة من انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع. ويؤدي تزايد الاستيلاء على الأراضي أيضاً إلى عرقلة إنتاج الأغذية ومن ثم يساهم في انعدام الأمن الغذائي.

جيم – التجارة

١٧ – لا تزال أقل البلدان نمواً في أفريقيا مهمشة إلى حد بعيد في التجارة العالمية. وفي عام ٢٠١١، بلغ متوسط قيمة واردات ٣١ بلداً ٣٩٤٤,١٣ مليون دولار (بالأسعار الجارية وأسعار الصرف المعمول بها). وسجلت غامبيا أقل قيمة وحصة من الواردات (٣٤٤ مليون دولار)، في حين حققت أنغولا أعلى حصة وقيمة من الواردات، (٢١٧٣٦ مليون دولار). وفي الوقت نفسه، سجلت أنغولا أيضاً أعلى قيمة للصادرات، (٦٥٦٨٩ مليون دولار)، في حين سجلت غامبيا أقل حصة منها (٩٥ مليون دولار) (الأونكتاد). وقد تفاقم التهميش النسبي لأقل البلدان نمواً في أفريقيا لأن معظمها بلدان غير ساحلية وبعيدة عن الأسواق العالمية.

دال – السلع الأساسية

١٨ – لا يزال تنويع الصادرات يشكل تحدياً كبيرا أمام الكثير من أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وفي عام ٢٠١١، بلغ متوسط الرقم القياسي لتركز الصادرات ٠,٤٧ في أقل البلدان نمواً. بيد أن هذا الرقم القياسي زاد في عشرة بلدان عن ٠,٥ وسجلت أنغولا أعلى رقم قياسي لتركز الصادرات بلغ ٠,٩٧. ومن ناحية أخرى، تشير أرقام عام ٢٠١١ إلى أن جمهورية تنزانيا المتحدة هي الأكثر تنوعاً بين أقل البلدان نمواً، حيث سجلت أدنى رقم قياسي لتركز الصادرات بلغ ٠,٢٠ وأعلى عدد من المنتجات (٢٥٤ منتجا). وأقل البلدان نمواً الأخرى المتنوعة نسبياً هي أوغندا وبنن وتوغو وجيبوتي والسنغال وسيراليون وغامبيا ومدغشقر . حيث تراوح الرقم القياسي لتركز الصادرات لها جميعها ما بين ٠,٢٠ و٠,٣٠.

هاء – التنمية البشرية والاجتماعية

١٩ – **التعليم والتدريب**. في عام ٢٠١١، حافظ ٢٤ بلداً تتاح عنه بيانات بشأن معدل القيد بالمدارس الابتدائية على مستويات مماثلة نسبياً لمعدل القيد بها في عام ٢٠١٠. ويجدر بالذكر أن بوروندي وتشاد قد زادتا معدل القيد بالمدارس الابتدائية لديهما بما يزيد عن خمس نقاط مئوية، وشهدت أوغندا ورواندا والسنغال وغامبيا ومدغشقر وموزامبيق حدوث انخفاض في معدلات القيد بالمدارس الابتدائية لديها.

٢٠ – ولا تزال معدلات القيد بالمدارس الثانوية وبالتعليم العالي منخفضة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وارتفع معدل القيد بالمدارس الثانوية إلى ٣٥,٥ في المائة في عام ٢٠١١ بعد أن كان ٣٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٠. ويمثل ارتفاع تكاليف التعليم الثانوي والعالي بين السكان الفقراء بصورة عامة سبب انخفاض مستويات القيد بهاتين المرحلتين.

٢١ – **السكان والصحة الأولية**. تحرز أقل البلدان نمواً في أفريقيا تقدماً فيما يتعلق بمعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل الوفيات النفاسية ومعدل وفيات الرضع. بيد أن هذه البلدان سجلت أعلى معدل لوفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل الوفيات النفاسية ومعدل وفيات الرضع بالمقارنة بالمناطق الأخرى، ووتيرة التقدم فيها بطيئة.

٢٢ – وفيما يتعلق بالبلدان التي تتاح عنها بيانات وعددها ٣٤ بلداً، شهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفاضًا نسبته ٤٤ في المائة (من ١٩٩,٤ في عام ٢٠١٠ إلى ١١٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠١١)، وهذه مسألة لافتة للنظر بكل المقاييس. ولم ينخفض معدل وفيات الرضع إلا انخفاضاً هامشيا، من ٧٥,٨ إلى ٧١,٨٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء خلال الفترة نفسها. كما انخفض معدل الوفيات النفاسية انخفاضاً كبيراً (٢٠,٨ في المائة) من ٦٢٩,٧ في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٩٨,٥٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠١٠. وتعزى معدلات الوفيات النفاسية إلى حد بعيد إلى المضاعفات المتصلة بالولادة وسوء إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية وارتفاع معدلي انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والإصابة به. ويثير معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الرضع القلق بصورة خاصة نظراً لأن معظم الوفيات تحدث خلال السنة الأولى بعد الولادة وتعزى إلى الإصابة بالملاريا والسل. كما تسهم الحصبة بدرجة كبيرة في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. بيد أن نسبة الأطفال الذي يبلغون من العمر سنة واحدة الذين تم تحصينهم ضد الحصبة لم تزد سوى زيادة هامشية في عام ٢٠١٠ من ٧٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٧٥,٥٦ في المائة في عام ٢٠١٠ بالنسبة للبلدان الأفريقية الأربعة والثلاثين (شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة).

٢٣ – **معدلات انتشار السل والوفيات الناجمة عن الإصابة به آخذة في الانخفاض**. استقر عدد الإصابات الجديدة بالسل في أقل البلدان نمواً في أفريقيا في حين انخفضت معدلات الوفيات ذات الصلة بالإصابة بالسل. وانخفض معدل انتشار السل والوفيات الناجمة عن الإصابة به بالنسبة لجميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا الـ٣٤ في عام ٢٠١٠، إلا أن حالات الإصابة الجديدة (أي معدلات الإصابة بالسل) زادت زيادة طفيفة من ٢٩٩,٣ إلى ٣٠٠,٢٧ لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة فيما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وانخفض معدل انتشاره من ٤٣٥,٣ إلى ٣٨٨ لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة كما انخفض معدل الوفيات الناجمة عن الإصابة به من ٤٩,٥ إلى ٣٧,٢٣ فيما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠,

٢٤ – **المأوى والمياه والصرف الصحي**. لم تشهد أقل البلدان نمواً في أفريقيا سوى حدوث تحسن طفيف على إمكانية الحصول على مصادر محسنة للمياه والصرف الصحي. وفي عام ٢٠٠٩، استعمل ٨٠,٦ من السكان في المائة مصدر مياه شرب محسنة، ولم يطرأ أي تغيير يذكر على النسبة المئوية (٨١ في المائة) في عام ٢٠١٠. واستقرت نسبة السكان الذين استعملوا مرافق صرف صحي محسنة بين عام ٢٠٠٩ (٣٦,٣ في المائة) وعام ٢٠١٠ (٣٦,٥ في المائة). وبدون الحصول على مياه مأمونة، يرجح أن يعاني السكان من تفشي أمراض مثل الإسهال والكوليرا مما يهدد بحدوث مشاكل تتعلق بالصحة العامة.

٢٥ – **المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**. تحرز أقل البلدان نمواً في أفريقيا تقدماً محموداً فيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي. وبلغ متوسط الرقم القياسي للتكافؤ بين الجنسين فيما يتعلق بالقيد بالمدارس الابتدائية ٠,٩٠ في أحد عشر بلداً أُتيحت عنها بيانات في عام ٢٠١١. ورغم أن هذا يمثل انخفاضاً في الرقم القياسي للتكافؤ بين الجنسين من ٠,٩٣ في عام ٢٠١٠، فإن جميع البلدان الأحد عشر قد زادت رقمها القياسي هذا، باستثناء

سان تومي وبرينسيبي، الذي يعزى انخفاض الرقم القياسي للتكافؤ بين الجنسين في المرحلة الابتدائية لديها إلى جهود تبذل لتصحيح عدم التوازن لغير صالح الأولاد. وما زال الرقم القياسي للتكافؤ بين الجنسين لمعدل القيد بالتعليم الثانوي والعالي أكثر انخفاضاً مقارنة بمعدل القيد بالمدارس الابتدائية. وفي عام ٢٠١٠، بلغ الرقم القياسي للتكافؤ بين الجنسين في معدل القيد بالمدارس الثانوية ٠,٨٥ (سبعة بلدان)، وبذلك زاد من ٠,٨٢ (عشرون بلدا) في عام ٢٠١٠. وسجل الرقم القياسي للتكافؤ بين الجنسين في معدل القيد بالتعليم العالي أدنى مستوى، حيث بلغ متوسطه ٠,٥٠ في عام ٢٠١١ لأربعة بلدان. وقد نجم انخفاض الرقم القياسي للتكافؤ بين الجنسين في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي جزئياً عن قيود مالية وعوامل ثقافية مثل الزواج المبكر والتحيز الجنساني في اتخاذ الأسر قراراتها فيما يتعلق بالتعليم.

٢٦ – وفيما يتعلق بتمكين المرأة، طرأت زيادة مطردة على عدد النساء اللاتي يشغلن مقاعد في البرلمانات الوطنية من ١٨ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠١١. وقد أصدرت بعض البلدان، مثل أوغندا ورواندا، قوانين تضمن مقاعد للنساء في البرلمانات، مما شجع بالتالي على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

٢٧ – **الحماية الاجتماعية**،التي تقاس باستخدام النفقات على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ذات أهمية جوهرية لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية. وكانت النفقات على الصحة العامة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، منخفضة بصورة عامة فيما بين أقل البلدان نمواً في أفريقيا، وانخفضت في عام ٢٠١٠ إلى نسبة متوسطها ٢,٩٥ في المائة بعد أن بلغت ٣,٠٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. ولا محيد عن أن يؤثر هذا الانخفاض على تدابير الحماية الاجتماعية ويتضح ذلك بالفعل في مؤشرات الرعاية الصحية الأولية التي سجلت حالات تدهور، أو شهدت حدوث تحسينات محدودة عليها.

واو – الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة

٢٨ – على الرغم من عدم توفر الأرقام لعام ٢٠١١، هناك أدلة من العديد من أقل البلدان نمواً في أفريقيا على أن نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات آخذة في التضاؤل وعلى أن معدل إزالة الغابات ينذر بالخطر. ومن العوامل الهامة التي تسهم في تضاؤل الغطاء الحرجي في أقل البلدان نمواً في أفريقيا الاعتماد على الأخشاب للحصول على العملة الأجنبية وأنشطة قطع الأخشاب غير المشروعة وتعدي المجتمعات المحلية على مناطق الغابات للحصول على الأخشاب ولسبل العيش والتوسع الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك، تعيث الظروف المناخية المتقلبة والشديدة ، خاصة الفيضانات، فساداً في الأراضي التي تغطيها الغابات. ومن الجوهري تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لدى أقل البلدان نمواً على التكيف مع المخاطر المرتبطة بالمناخ وذلك من أجل التعجيل بإحراز واستدامة التقدم في برنامج عمل اسطنبول.

زاي – تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات

٢٩ – في عام ٢٠١١، بلغ متوسط المدخرات المحلية الإجمالية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) لأقل البلدان نموا في أفريقيا ٩,٧١ في المائة (لـ٢١ بلدا). ويمثل هذا انخفاضاً من النسبة التي بلغت ١١ في المائة في عام ٢٠١٠ (لـ١٦ بلدا). وقد سجلت بوروندي وسوازيلند وليبريا وليسوتو مدخرات سلبية في عام ٢٠١١، في حين حققت غينيا الاستوائية وجنوب السودان مدخرات تزيد عن ٤٠ في المائة، يمكن أن تعزى إلى اكتشاف النفط في البلدين.

٣٠ – وأتيحت بيانات عن المدخرات الإجمالية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١١ لـ١٣ بلدا فقط. وبلغ متوسط المدخرات الإجمالية لهذه البلدان ١٦,١ في المائة، وهي أقل من النسبة التي بلغت ١٧,٤ في المائة لـ١١ بلداً في عام ٢٠١٠. بيد أن غينيا سجلت مدخرات إجمالية سلبية. وظل الاستثمار المباشر الأجنبي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (لـ٣٠ بلدا) دون تغيير إلى حد بعيد فيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ففي عام ٢٠١٠، بلغت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى هذه البلدان ٣٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها انخفضت إلى ٣٥,١٧ في المائة في عام ٢٠١١. وانخفض أيضاً مجموع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي منها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما متوسطه ١,٩٩ (لـ٢٠ بلدا) في عام ٢٠١١، بعد أن بلغ ٢,٩ (لـ٣٣ بلداً) في عام ٢٠١٠. وفي الواقع، حظيت أقل البلدان نمواً بتدفقات صافية إليها من الاستثمار المباشر الأجنبي.

حاء – الحكم الرشيد على جميع المستويات

٣١ – صدقت جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا تقريباً على المعاهدات التي تخضع للرصد في برنامج عمل اسطنبول. وصدقت جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا، عدا موزامبيق، على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وصدقت جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وصدقت جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا، عدا السودان والصومال، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وصدقت جميعها، عدا إريتريا وتشاد و والصومال وغينيا الاستوائية، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٣٢ – وعلى الرغم من الالتزام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،لم يبلغ متوسط المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء في أقل البلدان نمواً في أفريقيا سوى ٢٨ في المائة منها في عام ٢٠١١. وفي حين يمثل هذا تحسناً بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥ (٢٠,٥ في المائة)، لا يزال يتعين على أقل البلدان نمواً في أفريقيا أن تقطع شوطاً بعيداً كي تحقق المساواة بين الرجل والمرأة في التمثيل في البرلمانات الوطنية.

٣٣ – ومن المؤشرات الأخرى: النسبة المئوية للجهات المانحة وتدفقات المعونة التي تستخدم نظم إدارة المالية العامة ونظم مشتريات أقل البلدان نمواً؛ وعدد وحدات تنفيذ المشاريع الموازية لكل بلد من أقل البلدان نمواً؛ و النسبة المئوية لصرف المعونة المقدمة لأقل البلدان نمواً حسب برنامج متفق عليه.

٣٤ – ورغم أن أقل البلدان نمواً في أفريقيا تمثل ما يقرب من ٦ في المائة من مجموع سكان العالم، لا تبلغ حصتها سوى ٢,٥٧ في المائة من الأصوات في صندوق النقد الدولي، و٢,٥٣ في المائة من الأصوات في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و ١,١٨ في المائة من الأصوات في المؤسسة المالية الدولية. وتمثيلها في المؤسسة الإنمائية الدولية ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف أعلى نسبياً حيث تبلغ حصتها ٧,٧٩ في المائة و ٥,٠٨ في المائة من الأصوات في كل منهما على التوالي. وفي أفريقيا، يمكن قياس تحسين الحوكمة أيضاً من خلال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. والغرض الرئيسي من هذه الآلية هو تشجيع اعتماد سياسات ومعايير وممارسات تؤدي إلى الاستقرار السياسي وزيادة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتعجيل بالتكامل الاقتصادي دون الإقليمي والقاري. وتشكل أقل البلدان نمواً أغلبية البلدان الأفريقية (٢٣من مجموع ٣٣) التي انضمت إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وبالمثل، فإن ١١ بلداً من البلدان السبعة عشر التي أجرت عملية لاستعراض الأقران هي من أقل البلدان نمواً.

طاء – التقدم المحرز من أجل الانتقال السلس

الانتقال في غينيا الاستوائية

٣٥ – أوصت لجنة السياسات الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي برفع اسم غينيا الاستوائية من قائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٩ حيث أنها تستوفي المعايير لذلك للمرة الثانية على التوالي. وريثما تتخذ الجمعية العامة قراراً وشيكاً في هذا الشأن، ستبدأ عملية ما قبل الانتقال. ومن ناحية أخرى، استوفت أنغولا المعايير لأول مرة في عام ٢٠١٢ وبالتالي لن يوصى برفع اسمها إلا إذا استوفت المعايير في عام ٢٠١٥. وتستوفي كل من غينيا الاستوائية وأنغولا معايير الأهلية على أساس قاعدة الدخل فقط.

٣٦ – وعلى الرغم من التحسن العام في الرقم القياسي للضعف الاقتصادي لغينيا الاستوائية، يشير الارتفاع النسبي لتركز صادراتها (٠,٧٧) إلى أنها عرضة للتأثر الشديد بالصدمات الخارجية . وبالمثل، لم يطرأ أي تحسن كبير على الرقم القياسي للأصول البشرية. وفي عام ٢٠١٢، بلغ الرقم القياسي للأصول البشرية ٤٣ بالمقارنة مع متوسط أقل البلدان نمواً في أفريقيا الذي بلغ ٣٧,٦. وفي الواقع، لا يوفر رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً على أساس معايير نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أساساً وطيداً للانتقال السلس. ويلزم اتخاذ تدابير هادفة لتنويع اقتصاد البلد وتعزيز إضافة القيمة والنهوض بالتنمية البشرية.

ياء – تعزيز الانتقال السلس

٣٧ – تشير تجربة البلدان التي رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً إلى أن المخاوف بشأن رفع اسمها منها لا أساس لها. وكثيراً ما تنجم هذه المخاوف عن عدم توفر معلومات كاملة وعدم الوضوح فيما يتعلق بتدابير الدعم التي سيخسرها البلد نتيجة لرفع اسمه من القائمة والمكاسب المحتمل أن تتحقق من جراء ذلك. وفي هذا السياق، هناك اقتراحان يجدر النظر فيهما:

(أ) ينبغي للجنة السياسات الإنمائية أن تضع، بالتشاور مع الأونكتاد واللجان الإقليمية، مصنفاً بتدابير الدعم التي يمكن أن يخسرها البلد نتيجة لرفع اسمه من القائمة، فضلاً عن المكاسب المحتمل أن تتحقق نتيجة لرفع اسمه منها؛

(ب) استناداً إلى العملية المذكورة أعلاه، يجب مساعدة أقل البلدان نمواً المؤهلة في إجراء تحليل للتكاليف والفوائد المترتبة على رفع اسمها من القائمة يحدد كمياً الفوائد أو الخسائر الصافية الناجمة عن رفع اسمها من القائمة، مع إيلاء الاهتمام الواجب لتحديد أولويات مجالات السياسات العامة التي تؤدي إلى رفع اسمها المحتمل من هذه القائمة.

رابعاً التوقعات والاستنتاجات

٣٨ – تشكل الأزمة الاقتصادية العالمية مقرونة بتغير المناخ مخاطر سلبية شديدة على البلدان النامية، بصورة عامة، وعلى أقل البلدان نمواً، بصورة خاصة. وعلى الرغم من سجل النمو اللافت للنظر الذي حققته أقل البلدان نمواً في أفريقيا (٧ في المائة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٩) كان المحرك وراء هذا الأداء هو مجموعة محدودة من السلع الأساسية الأولية التي تعود فوائدها على شرائح محدودة من المجتمع وتنحو إلى أن تتسم بتقلب الأسعار وسرعة تعرضها للصدمات.

وينبغي للشركاء الإنمائيين إيلاء أولوية رئيسية لدعم أقل البلدان نمواً من أجل تطوير اقتصاد أكثر تنوعاً يزيد من القدرة على التحمل ويشجع شمول التطوير للجميع وإمكانية الحصول على المستوى الأدنى من الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعدد من الإجراءات لدعم أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وهي تشمل ما يلي:

(أ) تعميم رؤية تعدين أفريقيا في استراتيجيات التنمية الوطنية للبلدان الأفريقية؛

(ب) بناء قدرات أقل البلدان نمواً على استخدام أداة رصد أقل البلدان نمواً التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول؛

(ج) التركيز على مجالات السياسات العامة التي يترتب عليها أكبر أثر فيما يتعلق برفع اسم البلدان من قائمة أقل البلدان نموا؛

(د) توفير الخدمات للدورة الثامنة للجنة التجارة والتعاون والتكامل الإقليميين لكفالة أن تكون قواعد المنشأ التفضيلية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً بسيطة وشفافة ويمكن التنبؤ بها وتسهم في تيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق؛

(هـ) تلبية احتياجات بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية لرصد برنامج عمل اسطنبول.

المراجع

مصرف التنمية الأفريقي، نظام قواعد البيانات الإحصائية، تم الرجوع إليه في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١

Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales (CEPII)

Center for International Earth Science Information Network (CIESIN), Columbia University. Low Elevation Coastal Zone (LECZ)

CRED International Disaster Database (EM-DAT, United Nations). منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (٢٠١١)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم.

الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام ٢٠١٠.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

مركز بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشرات التنمية البشرية الدولية.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف): وضع الأطفال في العالم ٢٠١١.